الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وانعكاساته على تطور العلاقات التونسية . الجزائرية خلال المرحلة 1956. 1957

إعداد :الأستاذ الدكتور :مقلاتي عبدالله
قسم التاريخ . جامعة محمد بوضياف . المسيلة

ملخص المقال باللغة العربية

ارتبطت تونس بعلاقات وطيدة مع الثورة الجزائرية طوال سنواتها المتعاقبة، وتفاعلت مع مطالب دعم القضية الجزائرية ومناصرتها، وقد رأينا أنه من الأهمية بمكان تشخيص وإبراز الدور التونسي من أجل فهم طبيعة العلاقات التي جمعت الطرفين، وفي مقالنا هذا نحاول التعرف على الموقف التونسي بكل حيثياته والعوامل الموجهة له، وعلى أسس العلاقات التي أرسيت بين تونس المستقلة وجبهة التحرير الجزائرية خلال المرحلة 1956 . 1958، وكذا تأثيرها على دعم نشاط الثورة الجزائرية في قاعدة تونس التي احتلت مكانة إستراتيجية.

Abstract

Tunisia had a closer relationships with the Algerian revolution along its respective years, it had influnced with the Algerian issue's requirements of assistance and its support. We have seen that it is very important to manifest the Tunisian role so as comprehensing the nature of the relationships that had gathered the two sides.

In this article we are trying to recognize the Tunisian attitude, the factors that guided it, the basis of the relationships that had established between the independent Tunisia and National Liberation Front during the period (1956 – 1958), and its influences on the assistance of the Algerian revolution's activity in the base of Tunisia, which had a strategic position.

مقدمة :

واجهت تونس مخاطر عديدة وهي تشيد مشروعها القطري، إذ عرقلت الإدارة الفرنسية مفاوضات الاستقلال التام, وكبلت السيادة التونسية، كما مثل الانقسام السياسي والوضع الاقتصادي معوقات أساسية، وعلى الرغم من كثرة المشاغل القطرية فإن القضية الجزائرية تصدرت اهتمامات الساسة التونسيين، إذ وجد النظام التونسي نفسه منذ بداية الاستقلال واقعا بين ضرورات التضامن المغاربي واتفاقات التعاون الفرنسية . التونسية، ولم يكن بمقدوره الحياد وفك ارتباطاته بالقضية الجزائرية خاصة أمام امتداد الحرب إلى تونس, وانتهاك السيادة التونسية من قبل طرفي النزاع، فكيف واجهت تونس الموقف؟، وما هي طبيعة العلاقات التي أرستها مع الثورة الجزائرية خلال المرحلة الأولى الممتدة على مدى سنتي 1956. 1957؟.

ولا شك أن تونس وجدت نفسها في خضم حرب الجزائر متأثرة بصراع طرفي النزاع, ومتهمة بخدمة طرف على حساب أخر, وإن كانت النظرة البورقيبية تركز كثيرا على خدمة المصالح القطرية إلا أن إستراتيجية الثورة الجزائرية عرفت كيف تعزز أهدافها وتتعايش مع هذه السياسة، ونحاول في هذا المقال على ضوء ما توافر لدينا من وثائق وشهادات ومصادر التعرف على الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وحدود علاقاته مع جبهة التحرير الوطني، واثر ذلك على نشاط الثورة الجزائرية خلال المرحلة الأولى من استقلال تونس 1956 . 1957 ([1]).

المبحث الأول : *تونس بين الضغوط الفرنسية* وضرورة دعم الثورة الجزائرية

لقد أنهت تونس مفاوضات الاستقلال التام في جويلية 1956, وتخطت حكومة بورقيبة عقبات كؤود لضبط العلاقات مع فرنسا, ولاشك أن تونس قدمت تضحيات من أجل ذلك حتى يتسنى لها ضمان سيادتها الدفاعية والخارجية, والاستفادة ماليا وفنيا من المساعدات الفرنسية، وقد بدت سياسة بورقيبة معتدلة إزاء بقاء النفوذ الفرنسي العسكري والاقتصادي في تونس, ولكن تلك التنازلات قدمها بورقيبة ضمانة لتحسين العلاقات التونسية الفرنسية وخدمة لإستراتيجيته الوطنية, والتي كانت تقوم على تركيز سلطته الحزبية, وإرساء ركائز الدولة القطرية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ([2])، فإلى أي حد أثرت المشكلة الجزائرية بثقلها وتبعاتها على تونس وعلى علاقاتها مع فرنسا؟.

1. حرب الجزائر وتأثيرها على تونس المستقلة:

لعلنا لا نغالي في القول أن تونس كانت أكثر الدول تأثرا بالحرب الجزائرية, وذلك بحكم ارتباطاتها الوثيقة مع الثورة الجزائرية، وموقعها الاستراتيجي في طريق الإمدادات العسكرية, وتمركز جيش التحرير الجزائري على طول الحدود التونسية الجزائرية، وقد سبب موقفها الداعم للثوار الجزائريين تعكير العلاقات التونسية الفرنسية وانقطاعها مرارا، إذ كانت السلطات الفرنسية تطمح في أن يتعاون بورقيبة مع سياستها الجزائرية, لكن تلك السياسة كانت تثير حفيظة التونسيين وغضب بورقيبة, ثم إن اعتداءات عسكري الجزائر والقوات المرابطة بتونس كانت تزيد في حنقة التونسيين, وقد انقطعت العلاقات الفرنسية مرات عدة: فأولا اثر اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين في أكتوبر 1956, وثانيا بعد حوادث ساقية سيدي يوسف, وأما قبل ذلك فلم تستقم العلاقات التونسية الفرنسية على نسق واضح وكانت تعترضها كثير من المشكلات بسبب تأثيرات حرب الجزائر.

وقد هدفت السياسة البورقيبية إلى خدمة استقلالها القطري, وذلك وفق خطوات تدرجية وصولا الى الاستقلال التام الذي استكمل بخطة جلاء القوات الفرنسية عام 1958, وقد استفادت سياسة المراحل

---

[1] رأينا أن نخصص للمرحلة الممتدة بين سنتي 1958 .1962 مقالا مستقلا نعكف على إعداده

[2] انظر بخصوص سياسة بورقيبة الوطنية ، خطابه امام المجلس التاسيسي يوم 8 افريل 1956، محمد الصياح : **الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة الوطنية ،1956. 1958** ، الجزء الاول ، ترجمة على الشنوفي، دار العمل ،ط1 ،1986، ص . ص 523.519

(الخطوة خطوة) كثيرا من وضعية فرنسا المتأزمة في شمال افر يقيا بسبب المشكلة الجزائرية, وأدت حوادث المصادمات في تونس بين القوات الفرنسية والمجموعات الجزائرية إلى اضطراب الوضع, وعدم القدرة على إرساء السيادة التونسية, واضطرت الحكومة والحزب الدستوري الحاكم إلى احتواء المجموعات الجزائرية المسلحة و قطع تعاونها مع المعارضة اليوسفية، ولوحظت مظاهر التعاون الشعبية والرسمية مع الثورة الجزائرية منذ استقلال تونس, وأدى ذلك إلى معاداة فرنسا للسياسة البورقيبية وتزايد ضغطها على تونس بحجة قطع دعمها لثوار الجزائر.

وتحفل يوميات الصحف والتقارير العسكرية بالأحداث التي تثير الامتعاض في تونس,وتتسبب فيها القوات الفرنسية باسم ملاحقة الثوار الجزائريين والمتعاونين معهم([1])، ففي نهاية جويلية 1956 شهدت بلدة أم العرائس في الجنوب مقتل تونسيين على يد القوات الفرنسية([2])، وتعرضت مناطق الجنوب والمناطق الحدودية مع الجزائر إلى مضايقات واعتداءات هدفت إلى ترهيب السكان, وإرغامهم على قطع تعاونهم مع الثوار الجزائريين، وأمام الاحتجاجات التونسية اقترح بعض قادة الجيش الفرنسي تدخل السلطات التونسية لإفراغ مناطق الحدود التي يؤمها الثوار والمدنيون الجزائريون من سكانها تجنبا للحوادث([3]), وشهدت مناطق عين الدراهم وسوق الأربعاء اعتداءات متكررة في سبتمبر 1956 ([4]), وأثارت هذه الاعتداءات ردود فعل شعبية غاضبة وكانت منطقة الحدود تعرف احتجاجات ومظاهرات منددة وداعية الى استئناف المقاومة, كما سجلت الحكومة التونسية احتجاجاتها الرسمية وشجبها للاعتداءات الفرنسية المتكررة, نافية الادعاءات الفرنسية ,ومطالبة باحترام الجيش الفرنسي للسيادة التونسية([5])، وانتظر بورقيبة طويلا واثر حادثة اختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956 وقطع العلاقات التونسية الفرنسية جند الجماهير الشعبية الناقمة لخوض معركة السدود، وذلك بهدف الضغط أكثر لمنع اعتداءات القوات الفرنسية والمطالبة بجلائها عن تونس.

وخلال عام1957 تدعم الوجود الجزائري في تونس وارتكزت كثير من المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية، وكانت تلجأ إلى التراب التونسي كلما أجبرت على ذلك، ولكنها لا تخوض المواجهات ضد القوات الفرنسية نزولا عند تعليمات السلطات التونسية، وقد تم ضبط مسألة مرور الأسلحة وأصبحت تديرها الحكومة التونسية ،لكنها لم تكن بعيدة عن أعين الفرنسيين، اذ حامت الشكوك حول تورط بورقيبة

---

[1] Rey Gold ZEIGUER :La Frontiere Algero- Tunisienne pendant la guerre d Algérie dans les archives Militaires de Vincennes, in actes du 7 colloque international sur **la resistance armee en tunise aux 19 et 20 siècles** ,Organise par LISTMN ,(novembre 1993) .Publication de LISHMN ,Tunis ,1995 ,p 58 et suivants.

[2] **LE Petit Matin** :du 28/07/1956 :

[3] تقرير القطاع العسكري بالجنوب التونسي, مؤرخ في فيفري 1956 ارشيف المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي بفانسان . **S.H.A.T** : 2H 310 DOS 1 . .

[4] انظر عن الاعتداءات التي ارتكبها الجيش الفرنسي في تونس المستقلة، **الصباح**, عدد يوم 9 سبتمبر 1956 .

[5] **L ACTION** : du 8 septembre 1956

ورددت في باريس شعارات معادية له, ومنددة بموقف تونس المساند للثوار الجزائريين, حتى أن أحد العارفين بالشؤون التونسية كتب في عام 1958 قائلا: "يبدو أن السيد بورقيبة قد اختار أن يرد لنا الجميل على طريقته فالمساعدات المقدمة الى الجزائريين قد تواصلت وتضخمت في الآن نفسه، وذلك بوجود خمسة عشر ألف جزائري مسلحين يخيمون في تونس في بداية سنة 1958 إلا انه لا يقدر الأمور حق قدرها فالقوات الفرنسية قاتلت لصالح السيد بورقيبة وليس لفائدة ملك بروسيا ..."([1]).

2 . الاعتداءات الفرنسية على مناطق الحدود التونسية وردود الفعل.

إن الإدارة الفرنسية التي راهنت على بورقيبة كانت تعتقد أنه سيمضي في الوقوف إلى صفها إلى أبعد الحدود، ويمنع وصول الأسلحة إلى الثوار الجزائريين ويضع حدا لنشاطهم في تونس،لكن بورقيبة اظهر امتعاضا من السياسة الفرنسية وجاهر بذلك لمجرد تحسن موقفه وعلاقاته مع جبهة التحرير الوطني بدءا من بداية عام 1957، وعليه خططت الإدارة الفرنسية لإيجاد هوة بين النظام التونسي وقيادة الثورة الجزائرية, وذلك بتحميل الثوار الجزائريين المسؤولية عن اعتداءات القوات الفرنسية على المناطق التونسية، وإبراز عجز السلطات التونسية عن حماية مواطنيها, وإثبات أن سيادتها منتهكة من قبل الجزائريين قبل أن تنتهكها القوات الفرنسية, وأنها تقوم بحماية السكان التونسيين من اعتداءات الخارجين عن القانون([2]) .

ولم يقتصر الأمر على التهديد العسكري المباشر من قبل عسكريو الجزائر الفرنسيين، إذ وضعت مخططات بإشراك المعمرين المتعصبين لبث الفوضى وإثارة الاضطراب ونسبته إلى الجزائريين المعارضين للتوجه البورقيبي, إذ اكتشفت في ماي 1956 مجموعة إرهابية مأجورة لليد الحمراء تنشط في تونس([3]), كما نجحت ضغوط أنصار الاستعمار القديم في إرغام الحكومة الفرنسية على تشديد الخناق على تونس, وقطع المعونات الاقتصادية والتقنية عنها، فأمر "قي مولي" بتعليق الإعانة الخاصة بتجهيز الدولة التونسية والمقدرة بأربعة عشر مليار فرنك، وأعلن سفير فرنسا في تونس أن الإجراء اتخذ بسبب موقف بورقيبة من المشكلة الجزائرية([4])، وبذلك نجحت مساعي المعمرين والعسكريين في الضغط على سلطات باريس،

---

[1] تقرير، م . برسو ; M Bersent بعنوان "اليوسفية" ,حرره بتاريخ 28 نوفمبر 1958 ، ومحفوظ بمركز الدراسات الإدارية العليا حول إفريقيا وآسيا الحديثتين بباريس، ترجمه وقدم له الاستاذ البيض، انظر ، سالم البيض: وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي "اليوسفية" :**المجلة التاريخية المغاربية** ,تصدرها مؤسسة التميمي ،ع 97. 98، تونس, 2000، ص 319

[2] عبد الحميد الهلالي : سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير : بين تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية1954. 1962، مجلة **روافد** ، يصدرها المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة ،العدد 10، 2005 , ص 228.

[3] انظر 1956 du16 m ai **LE PETIT MATIN** , وقد أوضح تقرير سري لمحمود الشريف قائد ولاية الأوراس أن الجزائريين برائى من حوادث التفجيرات والاعتداءات المشبوهة في تونس ,انظر تقريره بالارشيف الوطني الجزائري، بئر خادم **A.N.A.** GPRA B12 , DOS 4 -5

[4] **LE PETIT MATIN** du 24/05/1957

وتكريس خيار معاداة الاستقلال التونسي, وبدا للأوساط اليمينية أنها وجهت ضربة قاضية للتصرفات التونسية التي تخدم الثوار الجزائريين, وأنها بذلك تمنع وصول الأسلحة للجزائريين([1]), وعلى الرغم من حاجة الحكومة التونسية لهذه المعونة وتشابك العلاقات التونسية الفرنسية، فقد أعلن بورقيبة انه لا يقبل بأية معونة فرنسية مشروطة "إنني أصرح بصفتي رئيس حكومة أننا لسنا بحاجة إلى تلك القروض إذا أريد بها استعمالها وسيلة ضغط علينا"([2]), وأعلن بورقيبة ولائه للغرب واعتماده على الولايات المتحدة الأمريكية لتسليح بلاده, وبلغة التهديد والتشفي في فرنسا كان يأمل في أن تلعب هذه الدولة دورا مهما في إعانة السياسة البورقيبية، سواء تعلق الأمر بالإعانة الاقتصادية أو بالوساطة في القضية الجزائرية، وقد سمحت فترة فتور العلاقات مع فرنسا لبورقيبة من الإعراب عن استيائه العميق من السياسة الفرنسية وما ترتكبه القوات الفرنسية من حماقات([3]).

وهكذا خيمت تبعات حرب الجزائر بثقلها على العلاقات التونسية الفرنسية, فعاشت مناطق الحدود التونسية الجزائرية الحرب بكل ويلاتها, وتعرض سكانها للقتل والاضطهاد والتهجير,واضطر سكان المناطق الشرقية الجزائرية للجوء إلى التراب التونسي هروبا من تهديدات الجيش الفرنسي الذي كان يخطط لتهجير مناطق الحدود من سكانها وقطع الإعانة التونسية عن ثوار الجزائر، ومن اجل ذلك سنت قيادة الجيش الفرنسي مبدأ(حق المتابعة) داخل التراب التونسي, وهو قرار زاد في تردي العلاقات التونسية الفرنسية، اذ ضبطت تعليمات الجيش الفرنسي حدود حق المتابعة في حالتين هما: الرد على أي هجوم للعناصر المتمردة ينطلق من البلاد التونسية ويوجه ضد القوات الفرنسية في الجزائر، ومتابعة العمليات العسكرية التي يشرع فيها بالجزائر ويلجا خلالها الثوار إلى البلاد التونسية([4])، وكانت كل الدلائل تشير إلى أن القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر وتونس تقوم بحملة مشتركة لتطهير مناطق الحدود واضطهاد السكان العزل, وأنها تعتدي على القوانين الدولية وتنتهك السيادة التونسية، وبالرغم من حجم الترسانة العسكرية المجندة لهذه المهمة فإن رد فعل السكان أكد على الصمود والاستماتة، ونصرة الثوار واللاجئين الجزائريين، وبدورها تحملت السلطات التونسية الانتهاكات الفرنسية، وواجهت فرق جيش التحرير الجزائري هذا الوضع الجديد بكثير من رباطة الجأش, وخلال الأسبوع الأخير من ماي 1957 عرفت حملة الاعتداءات الفرنسية حدثا مهما، إذ لجأت السلطات التونسية إلى محاصرة فوج من القوات الفرنسية وحجز أفراده ببلدة عين الدراهم، وقيل أن ذلك تم بمساعدة فرقة جيش التحرير الجزائري المتمركزة بأولاد مسلم([5]), فكان رد فعل الجيش الفرنسي عنيفا, إذ حاصر منطقتي أولاد مسلم والمخابرية وشن عمليات تمشيط وحرق

---

[1] **LE MONDE** . du 29/05/1957

[2] انظر، محمد حسني عباس: حول اتجاهات السياسة التونسية، مجلة **العلوم السياسية**، تصدرها الجمعية العربية للعلوم السياسية، القاهرة، ع3، (ديسمبر 1957)، ص . ص، 31 . 32.

[3] **المرجع نفسه** ,ص 32.

[4] انظر أمرية لقيادة الجيش الفرنسي لقطاع قسنطينة ,بتاريخ 10 جانفي 1957 :2H 237 DOS 1 **S.H.A.T**

[5] انظر شهادة عدد من الذين عايشوا أحداث الواقعة ,عبد الحميد الهلالي :**المرجع السابق** ,ص ,ص, 231. 238

وإرهاب للسكان التونسيين والجزائريين الذين لجئوا حديثا إلى المنطقة، وكان يهدف إلى تطويق التونسيين والحد من إعانتهم للثوار الجزائريين، وإلى إرجاع اللاجئين الجزائريين إلى الجزائر حتى لا يكونوا دروعا للثوار الجزائريين وورقة ضغط ضدهم، وقد قررت تونس إرسال قوات عسكرية لنجدة السكان بأولاد مسلم والمخابرية، ورافقهم كل من قائد السبسي الملحق بديوان وزارة الداخلية وخميس الحجري الكاتب العام لوزارة الخارجية، واعترضت القوات الفرنسية مرور الموكب التونسي في منطقة المريج، وأثناء المفاوضات وقع تبادل إطلاق نار أدى إلى مقتل سبعة تونسيين وجرح أربعة عشرة آخرين, كان من بينهم خميس الحجري الذي جاء ليحقق في قضية اللاجئين قبل سفره إلى جنيف([1]).

وقد تجنبت السلطات التونسية تصعيد الموقف عسكريا لكنها قررت استغلال الحادثة سياسيا, وقدمت احتجاجات رسمية إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى مجلس الأمن الدولي، وأعلن بورقيبة في خطاب شديد اللهجة عن قرار حكومته منع تنقل القوات الفرنسية دون إذن مسبق من السلطات التونسية وضرورة جلاء القوات الفرنسية([2]), وأبقى بذلك الباب مفتوحا أمام انفراج العلاقات التونسية الفرنسية, ولم يشفي غليل الجماهير الناقمة على تزايد هذه الاعتداءات، كما أنه لم يستجب لرغبة بعض قادة جيش التحرير الجزائري في التصدي للقوات الفرنسية المعتدية، ويبدو أن هذا الموقف جاء درءا لتهمة محاربة جيش التحرير للجيش الفرنسي داخل الأراضي التونسية, وتجنبا لاتساع رقعة المعارك التي لم تكن خلال هذه المرحلة تخدم السياسة البورقيبية([3]).

ومن واقعة المريج الى حادثة الساقية عايش التونسيون الحرب القائمة في الجزائر يوما بيوم, وتجند بورقيبة ليوضح تصوراته للعلاقات مع فرنسا ولطبيعة المشكلة الجزائرية، وليدعوا إلى جلاء القوات الفرنسية ولو جزئيا عن تونس وإلى حل القضية الجزائرية حلا سلميا يضمن تكافل مصالح الطرفين، ويحقق الأمن والاستقرار في الشمال الافريقي.

وفي جويلية 1957 قبلت السلطات الفرنسية بجلاء جزئي عن بعض المناطق التونسية، ووجه بورقيبة في خطابه الأسبوعي رسالة إلى عسكريي الجزائر حملهم فيها مسؤولية توتر العلاقات بين تونس وفرنسا, مؤكدا لهم أن ملاحقتهم للثوار الجزائريين داخل التراب التونسي يضع استقلال تونس في مهب الريح، وعبر بورقيبة عن استعداده للتوسط في حل المشكلة الجزائرية، وعن أمله في إنشاء "منظومة تعاون فرنسية- شمال إفريقية "([4]), وقد ووجهت هذه السياسة التونسية بتحفظ جبهة التحرير الوطني المهتمة بمواصلة المعركة العسكرية، ولكن بورقيبة عرف كيف يحافظ على الموقف بإعرابه عن الاستمرار

---

[1] انظر بتفصيل واقعة المريخ Rey Gold ZEIGUER : **op cit** , p 63

[2] انظر خطابه بجريدة **العمل** , عدد يوم 2 جوان 1957

[3] انظر العروسي بن إبراهيم: أضواء على معركة المريخ بعين الدراهم، جريدة **الصباح** ،عدد يوم 18 جوان 2003.

[4] انظر الخطاب الأسبوعي لبورقيبة ,يوم 11جويلية1957 ,جريدة **الصباح** , عدد يوم ,12 جويلية 1957

في دعم الثورة الجزائرية سريا وبشكل جدي، وكان يأمل دون جدوى أن ينال منها موافقة غير مشروطة على مشروع الوساطة والشروع في المفاوضات .

ولكن استمرار اعتداءات عسكريي الجزائر على التراب التونسي وبوتيرة أكبر منذ سبتمبر 1957 أعاد إلى الوضعية التونسية حالة اللااستقرار والتذمر الشعبي, وأعلن بورقيبة أمام رفض فرنسا تزويد بلاده بالأسلحة أن تونس ستكون مضطرة لمراجعة موقفها من الغرب, وإن إهانة الكرامة والفقر يمثلان أحسن أرضية لانتشار الإيديولوجيات المناهضة للغرب، وانه يستغرب كيف أن العالم الغربي لا يبادر إلى مقاومة هذه الآفات([1]), وأراد بورقيبة أن يعوض المساعدة الفرنسية بمساعدات الغرب مستغلا صراع الحرب الباردة، وكان يأمل الاستفادة من المساعدة الأمريكية ايمانا منه بأن مستقبل تونس لا يقوم إلا في أحضان الغرب, ومن أجل ذلك كان يتحفظ على التوجه القومي والشيوعي لجبهة التحرير الوطني.

وفي ظل تدهور العلاقات التونسية . الفرنسية سنت الإدارة الفرنسية حق متابعة الثوار الجزائريين داخل تونس وطالبت بإقامة منطقة حدودية محايدة تفصل الجزائر عن تونس، تراقبها القوات الأممية أو قوات مشتركة تونسية فرنسية, ويبدو أن الفشل العسكري في قطع التضامن التونسي دفع إلى مثل هذه المناورات الهادفة إلى منع نشاط الثوار بهذه المناطق ووضع حد للمساعدات التونسية، وقد أتت ضغوط عسكريي الجزائر على الحكومة الفرنسية ثمارها، إذ شدد رئيس الحكومة أمام المجلس الوطني الفرنسي مهددا ومتوعدا تونس:" ستعمل الحكومة الفرنسية بجميع الوسائل اللازمة لإنهاء الإعانة التي تمنحها تونس (للجزائريين) يجب أن يفهم السيد بورقيبة بأنه يعرض الصداقة التونسية الفرنسية إلى الخطر، ويعرض أيضا للخطر إمكانية خروج بلاده من صعوباتها المالية"([2]), وأرسلت وزارة الخارجية الفرنسية إلى الحكومة التونسية مذكرة احتجاج تتهم فيها تونس بالوقوف إلى جانب الثوار الجزائريين, ومن جهتها أوضحت السلطات التونسية أن السياسة الفرنسية المنتهجة في حل المشكلة الجزائرية ستزيد الوضع تعفنا، وأن الاعتداءات التي تطال المدنيين التونسيين والجزائريين تعد انتهاكا صريحا للسيادة التونسية ولا يمكن لتونس أن تقبل بإقامة منطقة حدودية معزولة ومحروسة بأي شكل من الأشكال لأن ذلك لن يكون في صالح الجزائريين ولا يحل المشكلة الجزائرية([3]).

وكانت حنقة العسكريين والمعمرين في الجزائر كبيرة على هذا الموقف، فعملوا على التشهير بسياسة بورقيبة والدعوة إلى الوقوف في وجه أي تعاون تونسي . فرنسي، ومن أجل ذلك كثفت القوات العسكرية اعتداءاتها وانتهاكاتها للسيادة التونسية ،وردا على الهزيمة التي لحقت بها في معركة جبل كوشة وأسر عدد من جنودها روجت للرأي العام أن المعركة وقعت في التراب التونسي, وأنها متعمدة من الجزائريين لإحباط

---

[1] دمق محمد: **وفاء للشهداء**، ط1 ، شركة العمل للنشر، تونس، 1968، ص 95

[2] انظر جريدة **المجاهد**، لسان حال جبهة التحرير الوطني ، ع17، (1 فيفري 1958) ص2

[3] **المجاهد** ، ع 17 ، (1 فيفري 1958) ص2.

المفاوضات التونسية الفرنسية([1]), ومن يومها بدأت القيادة العسكرية في الجزائر تخطط لتوجيه ضربات عسكرية تكون درسا لتونس حتى تكف عن دعمها للثوار الجزائريين، وفي الثامن فيفري1958 وقع الهجوم على ساقية سيدي يوسف، قصفت خلاله الطائرات الفرنسية سكان القرية التونسيين واللاجئين الجزائريين لتخلف مأساة حقيقية تمثلت في مقتل تسعة وسبعون شخصا وجرح أزيد من مائة وثلاثين, وقد أثارت هذه الحادثة ردود فعل محلية ودولية مستنكرة، واعتبرها الرئيس بورقيبة تعديا صارخا على سيادة بلاده وعملا وحشيا اقترف في حق المدنيين العزل، وأعلن عن قطع العلاقات مع فرنسا وأكد أن الحادثة ستكون مدعاة لتدويل القضية الجزائرية وللمطالبة بالجلاء، وقد حاول جاهدا طمأنة شعبه واستغلال الحادثة سياسيا لرفع الضغوط الفرنسية، وإيجاد حل للأزمة الجزائرية([2])، وأمام الفشل في إيجاد تسوية سلمية رفعت تونس القضية إلى الأمم المتحدة وطالبت بإيجاد حل للقضية الجزائرية كشرط أساسي لحل المشكلات التونسية الفرنسية، وردت فرنسا محتجة على موقف تونس المؤازر للثوار الجزائريين,معتبرة إياه سببا كافيا لتدهور علاقاتها مع تونس([3]), وخشية من التدخل الدولي في قضايا الشمال الإفريقي بادرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى طرح وساطتهما لإيجاد تسوية للقضية, وكانت المساعي الحميدة فرصة للرئيس بورقيبة ليؤكد للغرب أنه يتوجب عليه المساهمة في تسوية القضية الجزائرية, وأن تونس لا يمكنها أن تكون بلدا محايدا والحرب قائمة على أطرافها وتهدد الاستقرار بالشمال الإفريقي, وظل بورقيبة مصرا على موقفه في ربط الأزمة التونسية الفرنسية بمسألة حرب الجزائر, إذ خاطب رجلي المساعي الحميدة قائلا: "إن مهمتكما سيكون محكوما عليها بالفشل إذا لم تعالجوا جوهر المشكل وهو حرب الجزائر"([4]), وعلى الرغم من فشل جهود الوساطة فان قضية ساقية سيدي يوسف وأزمة العلاقات التونسية الفرنسية أثارت تدخل الغرب وانتباهه لخطورة المسألة الجزائرية، وساهمت في تدويل المشكلة الجزائرية وإضعاف الموقف الفرنسي الذي وجد نفسه مرغما للقبول أخيرا بمخطط جلاء القوات الفرنسية عن تونس في جوان 1958 .

وهكذا يتأكد لنا أن ضغوطا كبرى سلطت على تونس,وأن السياسة البورقيبية حاولت تجاوز هذه الضغوط وحماية الاستقلال القطري، فعملت على التوفيق بين علاقة التعاون مع فرنسا وخيار التضامن مع الثورة الجزائرية، وقد كان وقع هذه الضغوط مؤثرا على سكان المناطق الحدودية الذين احتضنوا وأزروا الثوار الجزائريين، وعلى الحكومة التونسية التي كان عليها أن تدعم سيادتها وتبني استقلالها الفتي، وأن تؤطر علاقاتها مع الحركة الثورية الجزائرية بشكل ينظم سبل دعمها ومؤازرتها, ويحمي السيادة التونسية بإيجاد حل للمعضلة الجزائرية، وإن كانت تونس اعتمدت المساعي الحميدة والوساطة مع طرفي

---

[1] **المجاهد**، ع 16 (15 جانفي 1958) ص 5

[2] حول وقائع حادثة ساقية سيدي يوسف وانعكاساتها انظر ،المنصف بن فرج :**ملحمة النضال التونسي . الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف**, ط1، مطبعة المغرب للنشر، تونس, 2006، ص141 وما بعدها

[3] انظر ، جريدة **العمل** ، ع 5420 (8 فيفري 1973) ص . ص 8-7 .

[4] انظر محمد الميلي : **مواقف جزائرية** ، ط1 ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1984, ص 61.

النزاع بادئ الأمر فان تطور حوادث الحدود والخشية من التدخل الدولي دفعها لاستنهاض همم الغرب وتحسيسهم بمخاطر السياسة الفرنسية، وبضرورة تمكين الشعب الجزائري من الحصول على استقلاله.

ثانيا . نشاط الثورة الجزائرية وأثره على تطور العلاقات مع السلطات التونسية

خلال المرحلة المدروسة 1956 . 1957 ساهمت عدة عوامل في صياغة موقف تونسي متضامن مع الثورة الجزائرية, وأرسيت علاقات وطيدة بين نظام بورقيبة و لجنة التنسيق والتنفيذ ,وقد سمحت سياسة التضامن هذه والعلاقات الوطيدة برعاية نشاط الثورة الجزائرية الذي عرف وتيرة متزايدة في تونس، وان كنا تحدثنا بايفاض في أطروحتنا للماجستير عن مظاهر الدعم والمؤازرة المقدمة للجزائريين([1]) فإننا نركز هنا على بحث مسألة الموقف التونسي من نشاط الثورة الجزائرية وأثره على تطور مسار العلاقات التونسية . الجزائرية.

لقد كان النظام التونسي مدفوعا لاحتضان نشاطات الثورة الجزائرية السياسية والعسكرية في تونس، وذلك بحكم حتمية التضامن المشترك وواقع الارتباط القائم بين الثوار الجزائريين والتونسيين, وضرورات احتواء جموح القادة الجزائريين والتفاعل مع القضية الجزائرية، وكل هذا أوجد فضاء للاحتكاك والتعاون بين النظام التونسي وجبهة التحرير الوطني, وقد اجتهد النظام البورقيبي في إرساء علاقات تعاون مع قيادة الثورة تضمن له تأطير سياسة التضامن المغاربية ودعم سيادته وفرض خياراته السياسية وهو يواجه المعارضة اليوسفية والضغوط الفرنسية([2]) .

وفي وقت عصيب من فرض السيادة اهتم النظام التونسي بمسألة تواجد الثوار الجزائريين ونشاطهم في الأراضي التونسية، ولم يكن مجديا بالنسبة له أن يتم التخلص من حركة المعارضة وأن تضبط تحركات العدو دون اللجوء الى محاورة الطرف الجزائري, إذ يشكل تواجد الثوار الجزائريين في تونس طرفا أساسيا في المعادلة الأمنية، وليس بالإمكان تثبيت النظام وتأكيد السيادة التونسية دون إشراك المجموعات المسلحة الجزائرية، خاصة وأن مبادئها في العمل المغاربي المشترك وتحالفها مع مصر يثير مخاوف بورقيبة من العصف بمشروعه القطري، ولهذا بادر إلى احتواء الموقف ومحاورة الطرف الجزائري حول الخيار الأجدى نفعا لدعم الثورة الجزائرية ولتحسين علاقاتهما.

وساهمت مغرياته في كسب القادة الجزائريين إلى جانبه تدريجيا، وبدا لقادة جبهة التحرير الوطني أن التعامل مع حكومة بورقيبة أصبح أمرا واقعا، وهو يفيد في خدمة إستراتجية الثورة التي اعتمدت تونس

---

[1] مقلاتي عبد الله: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية** ،رسالة ماجستير ،قسم التاريخ ، جامعة منتوري . قسنطينة ،2001 ، ص . ص 32. 58

[2] انظر ,عبد القادر لعريبي **:تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947_1980)**،رسالة دكتوراه كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،الجامعة التونسية، 1999 , ص . ص157.160

قاعدة أساسية في دعم قدراتها العسكرية، ويمكننا التأكيد أن نشاط الجزائريين تطور في ثلاث مراحل أساسية، ليرسوا في وضع منظم ويلقي الدعم الرسمي التونسي.

لقد تطور نشاط الثورة الجزائرية في تونس عبر ثلاث مراحل رئيسية لينتظم عام 1958([1]), امتدت المرحلة الأولى من اندلاع الثورة الجزائرية والتحامها مع المقاومة التونسية, وتعاملت خلالها المجموعات المسلحة مع الثوار التونسيين ومع السكان في إطار وحدة المعركة المغاربية والتضامن المشترك، وخلفت هذه المرحلة توحيدا للأهداف الثورية، وتحالفا بين المجموعات المسلحة الجزائرية والتونسية وإرساء للوجود الجزائري في تونس, وخلال مرحلة استقلال تونس لم يكن بمقدور التوجه البورقيبي فصل تضامن الشعب التونسي مع ثورة الجزائر، فأعلن بورقيبة مساندته للقضية الجزائرية, واجتهد في كسب قادة جبهة التحرير الوطني وإبعادهم عن التحالف مع اليوسفيين, وعلى الرغم من محاولات الاحتواء فان ممثلي الثورة في تونس رفضوا إغراءات السياسة البورقيبية, واجتهدوا في خدمة الثورة الجزائرية وفق منحيين: منحى إظهار التعاون مع السلطات التونسية ومنحنى استمرارية التعامل مع اليوسفيين، ويبدو أن الخيار الذي انتهجه عبد الحي الاوراسي ومن بعده احمد محساس لم يكن ليسمح ببناء علاقة ثقة وتعاون منتظمة, ولهذا اجتهدت جبهة التحرير الوطني خلال المرحلة التالية في ترسيم علاقات تعاون متينة مع النظام التونسي، واحتكمت العلاقات بين الطرفين خلال المرحلة الثالثة إلى اتفاقية تعاون مشتركة صودق عليها عام 1957، وأقرت اعتراف لجنة التنسيق والتنفيذ بسلطة وسيادة تونس بمقابل تقديم السلطات التونسية دعمها ومساندتها لنشاط الثورة الجزائرية([2])، وقد كان من مصلحة الطرفين التوصل إلى مثل هذا الاتفاق الهام الذي تحدثنا عن مضمونه وأهميته([3])، ومن المفيد لنا في هذا الباب أن نسجل بعض الملاحظات عن التطور الحاصل في العلاقات الجزائرية التونسية خلال هذه المرحلة, ومنها :.

. إن اعتراف جبهة التحرير الوطني بالسيادة التونسية كان يعني خضوع الثوار الجزائريين القصري لاحترام النظام,وعدم إثارة أي مشاكل أو أعمال عسكرية داخل التراب التونسي, ومعنى ذلك أن النظام التونسي سيجسد سيادته بالتعاون مع الجزائريين بعد أن كان الثوار الجزائريين طرفا في المشكلة ويقفون حائلا أمام تكريس النظام.

ـ إفساح المجال أمام تدخل السلطات التونسية في شؤون الثورة الجزائرية ,إذ أن خيار التعامل مع السلطات التونسية كان مشروطا باطلاعها على جميع نشاطات الثورة المدنية

---

[1] انظر، عبد الحميد الهلالي **: المرجع السابق**, ص . ص,223 . 230.

[2] اعتمدنا في هذا التقسيم المرحلى لتطور العلاقات شهادات الفاعلين وبعغض الدراسات ، انظر خصوصا .شهادة ممثل جبهة التحرير الوطني بتونس ،احمد محساس ،مقابلة مع الباحث ، الجزائر ،يوم 9 جويلية 2005

[3] انظر، عن هذه التفاقية ما كتبناه في اطروحتنا للدكتراه ، مقلاتي عبدالله **: العلاقات الجزائرية . المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية 1954. 1962**، اطروحة دكتراه ، قسم التاريخ ،جامعة منتوري ،قسنطينة ، 2008، صص ، 221.215

والعسكرية، كما أنها اختارت أن تتحمل مسؤولية نقل الأسلحة والمؤونة بنفسها داخل التراب التونسي، وأدى ذلك إلى فرض رقابتها واطلاعها على نشاطات الثورة التي كان يتوجب أن تحاط بكامل السرية, وقد أصبح هذا الأمر ورقة ضغط للسلطات التونسية تستعملها كلما تعكرت علاقاتها مع القادة الجزائريين، كما أنها اتخذتها وسيلة لتقنين جميع الأنشطة و ضبط تحركات الجزائريين، وهذا ما كان يثير أحيانا حفيظة الطرف الجزائري([1]).

ـ لقد أدت المشاكل والصعوبات التي مرت بها الثورة الجزائرية في تونس إلى تدخل السلطات التونسية لتعزيز طرف على حساب الطرف الآخر، وأثارت تدخلاتها ومساندتها للجنة التنسيق والتنفيذ غضب القادة الموالين للوفد الخارجي وأنصارهم، وظل الأنصار الذين خسروا مكانتهم في تونس يظهرون عدم اعترافهم بالوضع الجديد([2])

ـ لقد تأكدت النزعة الوطنية البراغماتية لكلا الطرفين وهما يحددان ضوابط علاقاتهما, إذ كانت لجنة التنسيق و التنفيذ تبحث عن تدعيم لسيادتها في مواجهة معارضيها ،وتسعى إلى تجسيد أهدافها بإتباع سياسة واقعية، في حين أن السياسة البورقيبية كانت تهدف إلى تأكيد سيادتها ووضع حد لتصرفات المجموعات الجزائرية المتحالفة مع اليوسفيين، والتي تثير مشاكل داخل الأراضي التونسية

وعلى ضوء هذه الملاحظات يمكننا رسم ملامح العلاقات الجزائرية التونسية، خاصة إذا ما استأنسنا بظروف المرحلة الانتقالية لتونس، ذلك أن الوضع الذي كان قائما في تونس خلال 1956 لم يكن مريحا للطرفين .

لقد سادت مظاهر التشتت والاضطراب في مواقف الثورة الجزائرية من السياسة البورقيبية, وتدفقت كثيرا من المجموعات المسلحة إلى تونس بحثا عن الأسلحة وطلبا للأمان وتنازعت هناك على تمثيل الثورة ناقلة صراعاتها ومشاكلها إلى تونس, وقد هيجت مشكلة محساس الرافض لمقررات مؤتمر الصومام الوضع، ونقلت الصراع بين الداخل والخارج إلى تونس، وكانت تعبر عن تنافس سياستين متناقضتين لتصور العلاقات مع تونس, واحدة تعادي سياسة بورقيبة وتضغط عليها بمحالفة اليوسفيين وأخرى تبحث عن تحالف سياسي يفيد في توفير الدعم والمساندة([3])، وقد اختار احمد محساس خيارا وسطا بين السياستين، وهو يفرض سلطة قوية ونفوذا واسعا في تونس،ويلقى احترام التونسيين لسلطته، خاصة وهو

---

[1] كثير من الشهادات والوثائق تؤكد على تورط السلطات التونسية في الخلافات والصراعات التي قامت بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقيادة أوراس النمامشة ، إذ اعتقل بمساعدة من السلطات التونسية لزهر شريط وطالب العربي وعباس لغرور وحكم على كثير من قادتهم بالاعدام واعتقل في السجون التونسية وكل هذا جعل السلطات التونسية محل اتهام من قبل الأنصار، انظر, محمد زروال: **النمامشة في الثورة** ,ط1، دار هومة، الجزائر،2003 ، ص، ص , 337 ، 401.

[2] Farouk BENATIA : Les Actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954-1962) ed. Dahlab ,Alger 1999. , P-P 136-137

[3] Mohamed LBJAOUI .**Verité sur le révolution Algerienne** ,ed; Gallimar, Paris, 1970 P 105 et BELHOCINE Mabrouke: **Courier –Alger- le Caire 1955-1956 et le congré de la Soumam dans la revolution** , Casbah ,Alger, 2000 . p 154

يتظاهر بوقوفه إلى جانب الشرعية وتخليه عن التحالف مع العناصر اليوسفية، وقد حاول في علاقاته مع نظام بورقيبة أن يحافظ على نفوذ الثورة القوي وعلى شبكات دعمها الواسعة, واقره بورقيبة على إرساء علاقات تعاون تضمن مساعدة السلطات التونسية في نقل السلاح مقابل التخلي عن العناصر اليوسفية المعارضة([1])، ولكن تشابك العلاقة بين الثوار الجزائريين واليوسفيين خاصة في الجنوب لم يكن يسمح بقطع تلك العلاقة، كما أن بعض القادة الجزائريين عارضوا هذه السياسة ورفضوا الاستغناء عن خدمات اليوسفيين بكل هذه السهولة, ووصل الأمر بقيادات الأوراس والنمامشة ووادي سوف للدخول في مجابهات عسكرية مع قوات الحرس التونسي في تونس العاصمة ومناطق الجنوب والحدود الغربية, وقد اتهمتها السلطات التونسية بأنها تشن الأعمال العسكرية فوق التراب التونسي وتتعامل مع المعارضة وتثير الفوضى([2])، وكان محساس مضطرا لإخضاع هذه القيادات للنظام ومنعها من الاعتداء على السيادة التونسية لنيل رضى السلطات التونسية ودعمها، وقد أعطى حضوره مع المحجوب بن علي تزكية لقوات الحرس الوطني التونسي لمحاصرة مجموعة عبد الحي وعبد الكريم هالي وحبسها في سجن زندان بمنوبة([3]), ولكن ورغم علاقاته الوطيدة مع السلطات التونسية لم يكن محساس يحضى بكل ثقتها خاصة أمام عجزه في وضع حد لنشاط المجموعات المسلحة في الجنوب بقيادة الطالب العربي، ولنشاط مجموعات أوراس النمامشة التي تصر على عدم التقيد بمطالب بورقيبة.

وهكذا وجد محساس نفسه في وضع حرج، يجاري فيه السلطات التونسية التي تطالب باحترام السيادة التونسية ووضع حد لخروقات المجموعات الجزائرية المسلحة، وقد كانت أمام عجزه تتهمه بالضعف وعدم الإخلاص لاتفاقية التعاون المشتركة([4])، وأما مجموعات الأوراس والنمامشة وسوق اهراس والسوافة فإنها سجلت بحسرة خيانة محساس لمبادئه, ومشاركته للسلطات التونسية وللجنة التنسيق والتنفيذ في تلك التصفيات التي لحقت بقيادتها وأثرت على نفوذها في تونس، لان سياسته المعتدلة، ومواقفه المؤيدة للسلطات التونسية أدت إلى اعتقال هؤلاء القادة وأتاحت المجال لسياسة بديلة، وكان بإمكان المجموعات المسلحة أن تصمد في مواجهة السلطات التونسية، لكن تحالف هذه الأخيرة مع محساس ومع لجنة التنسيق والتنفيذ سهل عليها المهمة وأتاح لها فرض سيادتها ومفاوضة السياسيين الجزائريين

---

[1] شهادة احمد محساس، مقابلة مع الباحث، سبق ذكرها

[2] انظر شهادة عبد الجليل المهيري الذي كلفه بورقيبة الى جانب احمد التليلي بالمسالة الجزائرية ،شهادة محفوظة بالمعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، 2002

[3] انظر، شهادة الطاهر بن عائشة الذي كان شاهد على واقعة الحصار والاعتقالات هذه 1956 ويذكر أن الشهيد سقط قتيلا لأنه حاول الإفلات من الحصار ، مقابلة مع الباحث، وهران ،20 ديسمبر 2006.

[4] شهادة احمد محساس ، مقابلة مع الباحث، سبق ذكرها .

المعتدلين من منطلق قوة، وهكذا استطاعت أن تملي شروطا جديدة لأسس العلاقات الجزائرية التونسية تتلاءم مع الوضعية المستجدة([1]).

إن وضعية الاضطراب التي كانت سائدة في تونس بين المجموعات الجزائرية المتنافسة على النفوذ وبينها وبين السلطات التونسية أثرت كثيرا على العلاقات التونسية الجزائرية كما أسلفنا, وقد اتخذت تونس في البداية موقفا محايدا من تلك النزاعات خوفا من أن تؤثر نزاعاتها على استقرار البلاد وتعيدها إلى وضعية الاضطراب السابقة، واستعملت محساس ورقة ناجعة في نزع النفوذ على المجموعات المسلحة وتثبيت سلطة واحدة تمثل الجزائريين في تونس، وقدمت له دعمها مقابل مساعدتها في التخلص من معارضيها اليوسفيين ([2]), كما أن أوعمران الذي حل بتونس مبعوثا من لجنة التنسيق والتنفيذ استغل تعاون محساس لفرض سلطته على قادة المجموعات المسلحة، وقد أذن هذا الأخير بدخوله إلى تونس عندما اعترضنه قوات القاعدة الشرقية في الحدود وعمل معه في تمثيل الثورة في تونس رغم تحفظ قادة مجموعات القاعدة الشرقية وأوراس النمامشة, وعندما نحي من مسؤولياته أعادته بالقوة إلى مكتبه بتونس، وأعلنت تأييدها له([3])

واضطر اوعمران لوضع حد لمشكلة محساس, وعندما خطط لاغتياله ساعدت الحكومة التونسية على فراره إلى روما تجنبا لأية ردود أفعال قد تقوم بها المجموعات الموالية له داخل تونس، واستعد اوعمران لتنظيم شؤون القاعدة الشرقية والأوراس، ونجح في استتباب الوضع تدريجيا على حساب نفوذ قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية ,الذين اضطهدوا وتراجع نفوذهم عن تونس, وهكذا فرضت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ على قاعدة تونس وأمست المفاوض الوحيد للسلطات التونسية([4]).

لقد انتهز بورقيبة الظرف ليملي سياسة بديلة في التعامل مع جبهة التحرير الوطني,تقوم أساسا على احترام سيادة بلاده والاحتكام لاتفاقية التعاون المشتركة الموقعة في فيفري1957, والتي تضبط جميع نشاطات الثورة الجزائرية في تونس و تحدد أطر التعاون والتنسيق بين الطرفين, خاصة في ميدان تمرير الأسلحة وتحرك وحدات الجيش ونشاط الثورة في تونس، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية تراجعا عما حققته الثورة الجزائرية من امتيازات داخل تونس عقب استقلالها مباشرة([5])

---

[1] انظر، محمد زروال: **المرجع السابق**، ص . ص، 403 . 404، وشهادة فارس علي. مقابلة مع الباحث، تبسة ،17 جويلية 2005

[2] انظر شهادة الطاهر بن عائشة , مقابلة مع الباحث، سبق ذكرها

[3] انظر الطاهر سعيداني : **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض** ، ط1 ،دار الامة ،الجزائر ،2001، ص، 159 ، وشهادة احمد محساس, مقابلة مع الباحث، سبق ذكرها

[4] انظر شهادة أوعمران، محمد عباس:**ثوار... عظماء**، مطبعة دحلب ، الجزائر ،1992، ص187, وابراهيم العسكري :**لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية** , دار البعث ، قسنطينة، (دت), ص141 .

[5] انظر، الطاهر سعيداني : **المصدر نفسه**, ص 168

وعلى الرغم من كل التسهيلات المقدمة في المجالات المختلفة إلا أن إشراف السلطات التونسية ورقابتها المباشرة على نشاط الثورة أثار تحفظات بعض قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، وأقلق فيما بعد لجنة التنسيق والتنفيذ، خاصة أمام مبالغة السلطات التونسية في فرض إجراءاتها الإدارية ورقابتها الصارمة، واشتراطها التبليغ عن جميع نشاطات الثورة المدنية والعسكرية، وخضوع الجزائريين للنظام واحترام السيادة، وبسبب ذلك دخلت قوات الحرس التونسي في مواجهات مع المجموعات الجزائرية المسلحة في الجنوب، وتصادمت مع اللاجئين في الحدود الغربية([1])

ويبدو أن لجنة التنسيق والتنفيذ أحست فيما بعد بأخطاء سياستها التونسية، خاصة بعد أن أصبحت السلطات التونسية تتدخل في الشؤون الجزائرية، وأمسى بورقيبة يلح على علاج المشكل الجزائري سياسيا، ويمكننا تقييم تجربة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس أنها كانت موفقة على صعيد تنظيم وتأطير نشاطات الثورة، ولكنها قدمت تنازلات كبيرة لبورقيبة مقابل كسب دعمه وتعاونه([2]), وقد تسنى لقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ التي نزلت في ضيافة بورقيبة أن توطد علاقاتها مع السلطات التونسية، وان تشرف على تنظيم شؤون قاعدة تونس، التي أصبحت تحتل بفضل المساعدات التونسية موقعا إستراتيجيا للثورة الجزائرية، وفي إطار التضامن توافق الطرفان على بناء علاقات متينة بين سلطتين وشعبين متضامنين, "ومع أول فرصة فان القادة الحاليين للثورة الجزائرية (1960) اظهروا إرادتهم الحسنة ورغباتهم في المحافظة على صداقة الشعب التونسي وسلطة دولته، وفي المقابل سمحت لنا الحكومة التونسية بتنظيم مشاركة الجزائريين في الكفاح التحرري"([3]), وأظهرت السلطات التونسية في مباحثاتها مع المسؤولين الجزائريين استعدادها لتقديم كل سبل الدعم والمؤازرة الممكنة، واجتهدت في احتواء قادة لجنة التنسيق والتنفيذ, وكسب موقفهم لصالح تنظيم نشاط الثورة في تونس وفرض احترام الجزائريين للسيادة التونسية والحد من جموح حركتهم الثورية، وهكذا فقد منحت لجنة التنسيق والتنفيذ حق الإشراف على تنظيم نشاطات الجزائريين المدنية والعسكرية في تونس والتسهيلات المختلفة في مجال تنقل القوات العسكرية والعتاد والأسلحة، والمساعدات الصحية والإدارية والإعلامية([4]).

وعلى ضوء ذلك تسنى لقيادة الثورة تنظيم شؤونها المدنية والعسكرية في تونس، وبناء علاقات تفاهم وتضامن مع نظام بورقيبة, ورغم أن العلاقات لم تؤطر في اتفاقيات رسمية ولم تضبط حدودها بشكل واضح إلا أن مجالات التعاون والتنسيق شهدت في كثير من الميادين انسجاما ملحوظا وتوافقا فرضهما مبدأ التضامن المشترك لا الاتفاقات الرسمية التي كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى ترسيمها بهدف إجبار السلطات التونسية على الوفاء بالتزاماتها, وقد احتفظت السلطات التونسية لنفسها

---

[1] شهادة الطيب الثعالبي , مقابلة مع الباحث،الجزائر ، 16 مارس 2006

[2] انظر, محمد زروال **: المرجع السابق** , ص . ص، 397.396

[3] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس (أفريل 1960) Mohammed HARBI: . **Les Archives de la revolution Algerienne** ,ed, jeune Afrique ,Paris, 1981. p 452

[4] **Ibid** ,P-P 452- 453

بحق تفسير التزاماتها وربطتها بإرادتها التضامنية الخاضعة للظروف ولتطور المواقف, واستعانت بها في الضغط على الجزائريين([1]).

وفي مجال نشاط الثورة الجزائرية يمكننا الوقوف على حدود التوافق والاختلاف في تجسيد التضامن التونسي مع الثورة الجزائرية في النقاط الآتية:

1 . تنظيم النشاط العسكري والتصدي للقادة المعارضين للسياسة الجديدة:

لقد اجتمعت مصلحة الطرفين التونسي والجزائري على وضع حد لفوضى نشاط الجزائريين في تونس, واتخذت إجراءات صارمة ضد بعض قيادي جيش التحرير الوطني الذين رفضوا الاحتكام لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، وتأكيدا على ضرورة احترامهم للسيادة التونسية ولقرارات القيادة العليا للثورة الجزائرية تمت ملاحقة بعض القادة واعتقالهم ومحاكمتهم، ولوحظ تنسيق محكم وتوافق على مبدأ توحيد القيادة وتنظيم شؤون الثورة, ووضع حد للتجاوزات السابقة كحمل السلاح واستعماله داخل تونس، وشن العمليات العسكرية في الأراضي التونسية والتعدي على السكان، وهذا ما أكده ممثل جبهة التحرير الوطني في تونس, " لقد فرض على كل الجزائريين في تونس أن يتصرفوا وفق القوانين التي تنظم هذه الدولة التونسية الفتية "([2])، ولم تكن مهمة فرض سلطة التنسيق والتنفيذ بالسهلة لولا المساعدات المقدمة لها من السلطات التونسية، إذ صدرت التعليمات الأمنية إلى السلطات الإدارية والحزبية بمراقبة نشاط المجموعات المسلحة والقادة المعارضين لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ كالطالب العربي ولزهر شريط وعباس لغرور...الخ, وفي هذا الشأن يذكر قائد الولاية الأولى محمود الشريف انه اجتمع يوم 28 افريل 1957 مع واليي قفصة وسبيطلة لتباحث موضوع مشكلة بعض المنشقين عن القيادة الثورية المتنكرين لمؤتمر الصومام، وانه تم في نهاية النقاش اقتراح خيارين للتخلص منهم، فإما أن يبادر الطرف الجزائري بشن حملة عسكرية، واما أن يضع تحت تصرف السلطات التونسية وحدات من المجاهدين لتقوم بهذه المهمة, وقد اقترحا الواليين في الأخير توقيف المعنيين بوسائلهم الخاصة، مع قطع أية علاقة معهم ومنع الإمدادات والتموين عنهم، وتعزيز مراقبة الحدود لمنع تسللهم([3]).

وهكذا فان لجنة التنسيق والتنفيذ سمحت للسلطات التونسية بالتدخل وحسم الموقف مع قادة المجموعات الذين لا يعترفون بحدود السيادة التونسية، ووجد النظام التونسي بذلك مبررا للتدخل في الشؤون الجزائرية، حتى انه عد طرفا في الصراع الناشب بين لجنة التنسيق والتنفيذ والمجموعات المعارضة لقراراتها, وقد سمح لنفسه بمحاصرة قوات الطالب العربي في الجنوب وإرغامها على الاستسلام،

---

[1] شهادة الطيب الثعالبي, مقابلة مع الباحث. سبق ذكرها

[2] Mohammed HARBI . **Op cit**, p 452

[3] أنظر تقرير محمود الشريف المقدم الى لجنة التنسيق والتنفيذ، بتاريخ 27 أفريل 1957 الارشيف الوطني الجزائري , **A.N.A.** :GPRA, B12 DOS 4 - 5

وساعد والي قفصة على اعتقال لزهر شريط ورجاله([1])، وقد اعتقل كثير من قادة الأوراس ومنهم عباس لغرور في السجون التونسية، وفي حين تتحدث السلطات التونسية وتقارير لجنة التنسيق والتنفيذ عن استسلام هؤلاء.([2]) فان شهادات الشهود، وخاصة أولئك الذين كانوا عرضة للملاحقات والاعتقالات تؤكد أن مصلحة الطرفين اجتمعت على معاداة التوجه الثوري المغاربي لقادة أوراس النمامشة، والتخلص من غرماء سياسيين اثبتوا صمودهم في المعركة ولم يجنحوا إلى لعبة السياسة، إذ تتضافر الشهادات في التأكيد على أن السلطات التونسية اتخذت موقفا معاديا للغرور وشريط والطالب العربي لأنهم عارضوا الخط السياسي الذي انتهجه بورقيبة، وأرادوا أن يفرضوا خيارهم بمغربة الحرب والتحالف مع اليوسفيين، وكانوا يثورون في وجه العراقيل التونسية ويخوضون المواجهات ضد الفرنسيين فوق الأراضي التونسية([3]), وقد أعلنها شريط صراحة في وجه اوعمران ومحمود الشريف اللذين حاولا إقناعه بعدم شن الاشتباكات فوق التراب التونسي حتى يتسنى لقيادة الثورة كسب دعم السلطات التونسية، فكان موقفه معارضا لهذه السياسة، وأكدا لهما أنه سيقاتل العدو أينما وجده, وأن فكرة إقامة مراكز في الحدود تنسي المجاهدين في الجهاد([4]).

ويبدو أن السلطات التونسية وجدت تفهما من قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في ضرورة فرض النظام وحفظ الأمن في أراضيها، وتنظيم نشاط الجزائريين الذي يتوجب أن يعتمد السرية، وأن تتركز القوات المسلحة في الشريط الحدودي وألا تجعل من التراب التونسي ساحة قتال، لأن ذلك يعرض البلاد للفوضى والسيادة التونسية للانتهاك من قبل الجزائريين والقوات الفرنسية ولا يسمح بالقضاء على العناصر اليوسفية([5]) ، غير أن مشاركتها في التخلص من قادة أوراس النمامشة جعلها طرفا في النزاع الجزائري، وهكذا يتضح لنا أن مهمة فرض النظام وإقرار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس جابهتها كثير من الصعاب، وانعكست أثارها بوضوح على طبيعة العلاقات الجزائرية . التونسية.

---

[1] محمد زروال : **المرجع السابق**، ص . ص، 378 .379 .

[2] انظر سبيل المثال، جريدة **الصباح**، عدد يوم 14 ماي 1957 و تقرير محمود الشريف، الذي يتحدث عن استلام لزهر شريط لقيادة الثورة ، واستقالة الطالب العربي من مسؤولياته طواعية .انظر الارشيف الوطني الجزائري **A.N.A.** GPRA ,B 12, DOS 4-5

[3] انظر شهادة علي فارس كاتب عباس لغرور،مقابلة مع الباحث، سبق ذكرها ,وشهادة محساس، مقابلة مع الباحث .وكذا, الطاهر عبد الله : **الحركة الوطنية التونسية ،رؤية شعبية قومية جديدة**, ط2، دار المعارف للطباعة والنشر ،تونس، 1990، ص . ص ، 170 . 171

[4] تؤكد أساسا على شهادة علي فارس ,مقابلة مع الباحث ، وشهادات الوردي قتال, مقابلة مع الباحث، تبسة ، 17 جويلية 2005

[5] شهادة عبد الجليل المهيري , سبق ذكرها .

2- تنظيم مشاركة الجزائريين في الكفاح التحريري :

مثلما تم تنظيم نشاط الثورة العسكري على جبهة الحدود فان النشاط المدني أعيد النظر في تنظيمه ليكون في خدمة الإستراتيجية الجديدة للثورة، وقدمت السلطات التونسية تسهيلات مختلفة لتنظيم شؤون الجالية الجزائرية في تونس وتأطيرها، وأقرت لجبهة التحرير الوطني بحق الإشراف على الجالية ،ولكنها اختلفت معها في بعض القضايا القانونية والتنظيمية، وقد كانت الجالية الجزائرية بتعدادها الضخم (50 ألف جزائري), ووضعيتها المختلفة(فرنسيون, محايدون,منخرطون في جبهة التحرير الوطني...الخ) تخلق كثير من الإشكالات الإدارية والقانونية([1]), هل يؤطرون جميعهم قصرا في صفوف جبهة التحرير الوطني؟، وهل يحق للثورة تنظيم مشاركتهم المالية والسياسية بالوجه الذي تراه مناسبا دون مراعاة أوضاعهم القانونية؟.

لا شك أن القوانين الدولية المنظمة لنشاط الرعايا الأجانب تختلف كثيرا عن حالات الحركات التحريرية التي لا يعترف بشرعيتها القانونية أصلا، وان الجزائريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية كانوا يثيرون مشكلات قانونية للسلطات التونسية، لكنها ومع ذلك منحت جبهة التحرير الوطني سلطة الإشراف على الجزائريين القاطنين في تونس وعلى اللاجئين حديثي العهد([2]), وتجندت لجنة التنسيق والتنفيذ لممارسة سلطتها على هذه الجالية في إطار المنظمة المدنية وأنشأت العديد من المصالح الاجتماعية كمديرية الصحة والشؤون الاجتماعية ومصلحة اللاجئين, وقد عين الرائد قاسي ممثلا للجبهة في تونس والطيب الثعالبي مسؤولا عن المنظمة المدنية، وحصرت مهمة هذا الأخير في الإشراف على مختلف الشؤون المدنية للجزائريين المتواجدين في القطر التونسي، وقد واجهته كثير من الصعوبات قال عنها: "سادت بعض المشاكل ووقعت بعض الحوادث...وعلى مستوى التنظيم لاحظت انعدام التنسيق في العمل، فكل ولاية كان لها مراكزها بالحدود، وكل مركز كان يعمل بمفرده بدون أي تنسيق، وعلى مستوى المصالح أيضا كانت كل مصلحة تعمل لوحدها"([3]), وبعد بذل كثير من الجهود ثم إرساء التنظيم السياسي المدني لجبهة التحرير الوطني بتونس، وقد شكل من سبع مناطق, تشمل كل منطقة نواحي وقسمات وأفواج وخلايا ،وعين مسؤول سياسي على كل منطقة يسهر على تمثيل الثورة ورعاية شؤون الجالية السياسية والإدارية والثقافية، ويتدخل لفض المشاكل اليومية بما في ذلك تلك التي ترتبط بالسلطات

---

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول "تونس بورقيبة والثورة الجزائرية "بالارشيف الوطني الجزائري . **A.N.A.** GPRA...B302. DOS .7 4

[2] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول العلاقات الجزائرية التونسية ، افريل 1960. Mohammed HARBI : **op cit** ,p 448

[3] انظر شهادته في حوار مع مجلة **أول نوفمبر**.ع 91.90(افريل 1988) ,ص 45.

التونسية ويمكننا أن نقول أن مسؤول المنطقة عد بمثابة والى ولاية يمارس صلاحياته الإدارية على الجزائريين، وينسق أعماله مع نظيره الوالي التونسي، ولكنه لا يتدخل في القضايا السياسية والعسكرية([1]).

لقد كانت جبهة التحرير الوطني تأمل من وراء تجنيدها للجالية الجزائرية إعزاز قوة هذه الجالية, والاستفادة من مؤازرتها المادية والمعنوية, وقد شكلت هذه الجالية المهيكلة في خلايا وجمعيات قوة نافدة في تونس ,نهضت بمهام عديدة منها احتضان اللاجئين وتأطير نشاط الثورة السياسي الاجتماعي وتعبئة الشعب التونسي للوقوف بجانب الثورة الجزائرية ,والضغط أحيانا على القرار السياسي التونسي, وقد أدركت جبهة التحرير الوطني أهمية الدعم الاسنادي الذي تقدمه الجالية الجزائرية في تونس، خاصة وأن السلطات التونسية تحرص على تشجيع النشاط المدني والسياسي للجزائريين على حساب النشاط العسكري، وأن التضامن الشعبي التونسي يؤازر نشاط الجزائريين السياسي والعسكري, ولكن السياسة التونسية المحترزة من تزايد نشاط الجالية الجزائرية والحريصة على مراقبة جميع نشاطاتها، اصطدمت مع الأهداف الثورية التي كانت الثورة الجزائرية تؤجج بها مشاعر الجالية الجزائرية والتونسيين, ومع الاختلافات السياسية والإيديولوجية التي زادت في تحفظها([2])

3 . مشكلة اللجوء الجزائري إلى تونس:

يطرح مشكل اللاجئين الجزائريين قضيتين أساسيتين :الأولى سياسية تتعلق بالاعتراف بالوضع القانوني للاجئين والدفاع عن قضيتهم أمام المنظمات الدولية والهيئة الدولية للصليب الأحمر، والثانية ترتبط بمسألة الإغاثة والرعاية، فهل كانت تونس نصيرة لقضية اللاجئين الجزائريين خاصة وأنها احتضنت ما يقارب تلثي اللاجئين الجزائريين؟

لقد تعرض سكان الحدود الشرقية الجزائرية لاعتداءات القوات الفرنسية, فهجروا مناطقهم وفروا إلى الحدود التونسية، وتدفقت خلال عام 1957 أعداد كبيرة منهم إلى تونس بعد أن شرعت السلطات الفرنسية في تطهير منطقة الحدود وإقامة الأسلاك الشائكة ،وعبرت الحكومة التونسية عن تخوفها وانشغالها بمسألة اللاجئين الجزائريين الإنسانية، وباشرت اتصالاتها الدولية بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني من أجل طرح القضية على هيئة الأمم المتحدة وعلى المندوبية السامية للاجئين([3])

وقد حرص الرئيس بورقيبة على استغلال قضية اللاجئين كورقة سياسية رابحة للتنديد بالسياسة الفرنسية وشجب أعمالها الإجرامية ضد الشعب الجزائري ،وكان يستحضر في كثير من المناسبات التي

---

[1] شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث، وكذا Mohammed GUENTARI: ;**Organisation politico - administrative et miliitaire de la révolution Algerienne de 1954 à 1962**, OPU, ALGER, 1994 , T2, p-p710 -711

[2] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول "تونس والثورة الجزائرية" الارشيف الوطني الجزائري . :.**A.N.A** GPRA , B 302, DOS , 7 4

[3] انظر **المقاومة الجزائرية** ، لسان حال جبهة التحرير الوطني ،ع 16 (3 جوان 1957) ص 12 .

كان يوجه فيها دعوته لتسوية القضية الجزائرية مآسيها وتبعاتها الخطيرة، ويؤكد أن مشكل اللاجئين يصعب علاجه دون تسوية المشكل السياسي القائم بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني([1])، والحق أن مشكل اللاجئين الجزائريين المتدفقين على تونس بكل تبعاته كان يسبب صعوبات كثيرة للحكومة التونسية الفتية, إذ أن تبني قضيتهم سياسيا يثير حفيظة فرنسا، كما أن مسألة الإشراف على تقديم المساعدات بعبئها الثقيل يخلق صدامات مع جبهة التحرير الوطني حول التأطير والصلاحيات .

ومنذ ظهور مشكل اللاجئين كلفت الحكومة التونسية الهلال الأحمر التونسي، بالإشراف على رعاية شؤون اللاجئين وتقديم المساعدات وطلب الإغاثة الدولية لهم، وسخرت أجهزتها الإدارية والحزبية للتكفل بتأطيرهم، وبدورها حرصت جبهة التحرير الوطني على رعاية مجموع اللاجئين وتأطيرهم والاستفادة من خدماتهم في دعم الثورة الجزائرية، وعليه أثارت مسألة التنسيق بين الطرفين الجزائري والتونسي صدام السلطتين المتنافستين على نفوذ الاحتواء، فبخصوص إحصاء أعداد اللاجئين حصل التباين بين تقديرات الطرفين، إذ أعلنت مصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني عن رقم مائة ألف لاجئ في أكتوبر 1957 في حين أن الحكومة التونسية قدمت لمنظمات الإغاثة الدولية رقم 85 ألف لاجئ، وقلل هذا الأمر من حجم المساعدات التي كانت مقدرة حسب إحصائيات السلطات التونسية([2]), وقد احتكر الهلال الأحمر التونسي مهمة توزيع المساعدات الدولية، ولم يتمكن من إيصال المساعدات إلى جميع المناطق, ولم يضبط مهمته بالشكل اللائق وذلك لعدم تنسيقه الجيد مع مصالح جبهة التحرير الوطني وعلى رأسها مصلحة اللاجئين والهلال الأحمر الجزائري، وعليه فقد طالبت جبهة التحرير الوطني بمنحها صلاحيات توزيع المساعدات وتخويل الهلال الأحمر الجزائري بممارسة مهامه ([3]), وكانت تهدف إلى ضمان التكفل باللاجئين وتنظيمهم وتأطيرهم في إطار مؤسسات الثورة، بعيدا من الإشراف الإداري أو الرقابة التونسية التي تخلق كثيرا من المشاكل غير أن السلطات التونسية لم تستجب لهذه المطالب إلا بعد تزايد ضغوط جبهة التحرير الوطني، ولم ترفع قيودها على المساعدات الإنسانية إلا في عام 1960([4]), وإن كانت تونس قد احتضنت اللاجئين الجزائريين وقدمت لهم كل المساعدات الممكنة فان إجراءاتها الإدارية في الوصاية والمراقبة أثارت تحفظات جبهة التحرير الوطني, وقد كانت حساسيتها من نشاط الجزائريين مبالغ فيها, ودفعتها إلى عدم التفريق بين النشاط العسكري والعمل الإنساني الموجه لإغاثة المدنيين والنشاط الاجتماعي الذي حرصت الثورة الجزائرية على ضمانه لتأطير وتوجيه اللاجئين في المراكز الحدودية التي يشرف عليهما أحيانا جيش التحرير الوطني ([5]) .

---

[1] انظر خطاب بورقيبة، **المقاومة الجزائرية** ,ع 3 (3 ديسمبر 1956) ص2

[2] Farouk . BEN ATIA . **op cit** p-p 93-94 :

[3] انظر **المجاهد** ، ع 58 (28 ديسمبر 1959) ص 9 .

[4] Farouk .BEN ATIA . **Ibid** .p-p, 95- 96

[5] انظر، مقلاتي عبد الله : **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية ،1962.1954**، مرجع سابق، ص– ص، 161.160 .

الخاتـمة :

ويتضـح لنـا أن اتفاقيـات التعـاون الموقعـة سـريا بـين الطـرفين لتنظـيم وتفعيـل نشـاط الثـورة الجزائريـة واجهتهـا كثيـر مـن العراقيـل الميدانيـة، تـرتبط أساسـا بالمصـاعب الداخليـة التـي كانـت تعانيهـا السلطات التونسية وضـغوط السياسـة الفرنسية، وقد تمكنـت جبهـة التحرير الوطني من تجاوز المشكلات التـي تعتـرض علاقاتهـا مـع تـونس، واسـتثمار المسـاعدات التونسـية لتعزيـز قـدراتها فـي هـذه القاعـدة الإسـتراتيجية، وانعكس ذلك واضـحا فـي كسـب الموقـف السياسـي التونسـي لصـالح الثـورة، وتمريـر كميـات كبيـرة مـن الأسـلحة والتمركـز علـى طـول الشـريط الحـدودي، وفـي تـدريب الوحـدات وتجنيـد الجزائـريين المتواجدين في تونس.

ومن خـلال تتبـع مسيرة العلاقات الجزائرية التونسية يتبين لنـا أن الموقـف التونسـي ارتبط بحجم الضـغوط الداخليـة والخارجيـة المسلطة عليـه، ومدى استعداد الجزائريين لتنظيم نشاطهم وتحديد سياستهم، وقد تمكنت جبهة التحرير الوطني من تجاوز مشكلاتها في قاعدة تونس وفرض نفوذها القوي والاستفادة من ضـروب الـدعم التـي أتاحهـا الاسـتقلال التونسـي، وهكذا خـدمت سياسـة التضـامن الأخويـة خـلال هذه المرحلـة إسـتراتيجية الثـورة الجزائريـة فـي قاعـدة تـونس، وثمنـت الـى حـد بعيـد علاقـات التعـاون والتنسـيق بـين النظام التونسي وجبهة التحرير الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

:

اولا : الارشيف :

. أرشيف المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي بفانسان، وثائق متعددة، . 2H : **S.H.A.T**

. الأرشيف الوطني الجزائري، بئر خادم ، الجزائر ، وثائق عديدة GPRA **A.N.A.**

ثانيا الشهادات :

. احمد محساس ،مقابلة مع الباحث ، الجزائر ،يوم 9 جويلية 2005

. عبد الجليل المهيري، شهادة محفوظة بالمعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية ،منوبة

. الطاهر بن عائشة، مقابلة مع الباحث، وهران ،20 ديسمبر 2006 .

. شهادة فارس علي. مقابلة مع الباحث، تبسة ،17 جويلية 2005

. شهادة الطيب الثعالبي , مقابلة مع الباحث،الجزائر ، 16 مارس 2006

. شهادة الوردي قتال, مقابلة مع الباحث، تبسة ، 17 جويلية 2005

ثالثا :الصحف

1. باللغة العربية

. الصباح، جريدة مستقلة تونسية، اعدد متفرقة لسنوات : 1956 . 1958.

. المقاومة الجزائرية ، لسان حال جبهة التحرير الوطني ،اعداد متفرقة لسنة 1957 .
. **العمل** , لسان حال الحزب الدستوري التونسي، اعداد متفرقة لسنوات 1956.1958
مجلة **أول نوفمبر**.ع 91.90(افريل 1988).
. جريدة **المجاهد**، لسان حال جبهة التحرير الوطني ، اعداد متفرقة لسنوات 1956.1958.

2. باللغة الاجنبية

- **L ACTION** : du 8 septembre 1956
- **LE PETIT MATIN** du 24/05/1957
- **LE MONDE** . du 29/05/1957

رابعا: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ . الكتب:

. ابراهيم العسكري :**لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية** , دار البعث ، قسنطينة، (دت).
. العروسي بن إبراهيم: أضواء على معركة المريخ بعين الدراهم، جريدة **الصباح** ،عدد يوم 18 جوان 2003.
. الطاهر سعيداني **: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط1 ،دار الامة ،الجزائر ،2001،
. الطاهر عبد الله : **الحركة الوطنية التونسية ،رؤية شعبية قومية جديدة**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر ،تونس، 1990،
. المنصف بن فرج :**ملحمة النضال التونسي . الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف**, ط1، مطبعة المغرب للنشر، تونس, 2006،
. دمق محمد: **وفاء للشهداء**، ط1 ، شركة العمل للنشر، تونس، 1968.
. عبد القادر لعريبي **:تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947_1980)**،رسالة دكتوراه كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،الجامعة التونسية، 1999 ,
. محمد الميلي : **مواقف جزائرية** ، ط1 ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1984,
، قسم التاريخ ،جامعة منتوري ،قسنطينة ، 2008،
. محمد زروال: **النمامشة في الثورة** ,ط1، دار هومة ، الجزائر،2003 .
. محمد عباس:**ثوار... عظماء**، مطبعة دحلب ، الجزائر ،1992، ص187,
. محمد الصياح : **الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة الوطنية ،1956. 1958** ، الجزء الاول ، ترجمة على الشنوفي، دار العمل ،ط1 ،1986.

ب . الاطروحات:

. مقلاتي عبد الله: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية** ،رسالة ماجستير ،قسم التاريخ ، جامعة منتوري . قسنطينة ،2001 ،
. مقلاتي عبدالله **: العلاقات الجزائرية . المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية 1954. 1962**، اطروحة دكتراه

ج . المقالات :

. سالم البيض: وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي "اليوسفية" :**المجلة التاريخية المغاربية** ,تصدرها مؤسسة التميمي ،ع 97. 98، تونس, 2000،

. عبد الحميد الهلالي: سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير : بين تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية 1954. 1962،مجلة **روافد**، يصدرها المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة،العدد10، 2005 ،. محمد حسني عباس: حول اتجاهات السياسة التونسية، مجلة **العلوم السياسية**، تصدرها الجمعية العربية للعلوم السياسية، القاهرة، ع3، (ديسمبر 1957)

خامسا: المصادر والمراجع باللغة الاجنبية

- BELHOCINE Mabrouke: **Courier –Alger- le Caire 1955-1956 et le congré de la Soumam dans la revolution** , Casbah ,Alger, 2000

- Farouk BENATIA : Les Actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954-1962) ed. Dahlab ,Alger 1999. ,

-Mohammed HARBI . **Les Archives de la revolution Algerienne** ,ed, jeune Afrique ,Paris, 1981.

-Mohammed GUENTARI: ;Organisation politico - administrative et miliitaire de la révolution Algerienne de 1954 à 1962, OPU, ALGER, 1994 , T2, [1]

-- Mohamed LEBJAOUI .**Verité sur le révolution Algerienne** ,ed; Gallimar, Paris, 1970

−−Rey Gold ZEIGUER :La Frontiere Algero- Tunisienne pendant la guerre d Algérie dans les archives Militaires de Vincennes, in actes du 7 colloque international sur **la resistance armee en tunise aux 19 et 20 siècles** ,Organise par LISTMN ,(novembre 1993) .Publication de LISHMN ,Tunis ,1995 ,